

أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر

- تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL خلال الفترة (1980-2017) -

The impact of credit to the private sector on economic growth in Algeria

- An application of the autoregressive distributed lag ARDL During the period (1980-2017)-

كريمة حبيب¹ ، عادل زقير²¹ أستاذ محاضر ب جامعة الوادي، karimaha8419@gmail.com² أستاذ محاضر أ جامعة الوادي، adel0728@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/ 19

تاريخ القبول: 2019/11/ 24

تاريخ الاستلام: 2019/03/ 25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017). وقد تم تطبيق منهج الإبطاء الزمني الموزع ARDL كمنهج للتكامل المشترك لاختبار هذا الأثر في المدى القصير والمدى الطويل. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص يحفز النمو الاقتصادي في المدى الطويل. كما يعتبر الإنفاق الحكومي المساهم الرئيسي في دعم النمو الاقتصادي. كلمات مفتاحية: الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، النمو الاقتصادي، منهج ARDL. تصنيف JEL: C32، G21، O4.

Résumé:

. Cette étude vise à tester l'impact du crédit accordé au secteur privé sur la croissance économique en Algérie au cours de la période (1980-2017). Les modèles autorégressifs à retards échelonnés (ARDL) a été appliqué comme une approche de co-intégration pour tester cet effet à Court terme et long terme.

Les résultats de l'étude ont montré que le crédit au secteur privé stimule la croissance économique à long terme. Les dépenses publiques contribuent également beaucoup à la croissance économique.

Mots clés: crédit au secteur privé, croissance économique, approche ARDL.

Jel Codes de classification: C32, G21, O4.

Abstract:

This study aims to test the impact of credit extended to the private sector on economic growth in Algeria during the period (2017-80). ARDL has been applied as a co-integration approach to test this effect in the short-run and long-run.

The results of the study showed that credit to the private sector stimulates long-term economic growth. Government spending is also a major contributor to economic growth.

Key words: credit to the private sector, economic growth, ARDL approach.

Jel Classification Codes: C32, G21, O4.

المؤلف المرسل: عادل زقير، الإيميل: adel0728@gmail.com

1. مقدمة:

يعمل القطاع المالي والمصرفي كمجمع للموارد المالية بهدف ضمان التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقتض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لألية التحوط وتنويع المخاطر. وهذا ما يعظم العائد الاقتصادي متمثلا في

ارتفاع كافة المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وفي هذا الإطار، يعد (J. SCHUMPETER, 1911) أول من قدم بيان مفصلي حول كيف تأخذ المعاملات المالية دورا مركزيا في النمو الاقتصادي. وهو لم يستعمل لهجة حديثة (المعاملات المالية) غير أنه استعمل المصرفي كمثال على ذلك. وبدلا من استخدام مصطلح النمو الاقتصادي استخدم مصطلح التنمية الاقتصادية. وقد كتب قائلا "يقف المصرفي بين أولئك الذين يرغبون في تشكيل تركيبات جديدة وأصحاب الوسائل الإنتاجية، فهو أساسي لظاهرة التنمية..." (Sinha, 2001, p. 65). وقد وضع الاقتصاديون عدة مؤشرات لقياس تطور القطاع المصرفي ومدى قدرته على تحفيز النشاط الاقتصادي، والتي من أبرزها نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام.

1.1 إشكالية الدراسة:

على أساس ما سبق ذكره أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضية وحيدة للدراسة، على النحو التالي: لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3.1 أهمية وهدف الدراسة:

يتم استخدام نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام كمؤشر لتطور القطاع المصرفي. ويعزى ذلك إلى اعتبار الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية أكثر من منح تلك الأموال إلى مؤسسات القطاع العام. كما يشير إلى مدى تطور هذا القطاع فيما يتعلق بعمليات جمع المعلومات ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل وتنويع المخاطر. (خلف، 2011، صفحة 184). وعلى هذا الأساس، تهدف الدراسة إلى فحص اختبار أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4.1 التعريف بمتغيرات الدراسة الرئيسية:

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي، ويمثل الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني، والتي ينجم عنها زيادة مستمرة في الناتج المحلي الخام الحقيقي وبمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان، بالشكل الذي يضمن زيادات مستمرة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج.
- المتغير المستقل الرئيسي: الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، ويشير إلى الموارد المالية المقدمة إلى القطاع الخاص من قبل الشركات المالية والبنوك.

5.1 منهجية وحدود الدراسة:

تم استخدام منهجية حديثة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). وبالنسبة لحدود الدراسة فشملت: الجزائر باعتبارها بلد دراسة الحالة، وذلك خلال الفترة (1980-2017).

2. الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن تطور القطاع المالي يقود إلى النمو الاقتصادي. ومن أهمها نذكر:

- دراسة (King & Levine, 1993, pp. 717-737): التي سعت إلى تقديم أدلة عبر عدة دول تتوافق مع رؤية (J. SCHUMPETER, 1911) على أن: النظام المالي يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي. وقد استخدمنا بيانات 85 دولة خلال الفترة (1960-1989) بهدف فحص مدى ارتباط المستويات الأعلى للتطور المالي بشكل ملحوظ وقوي مع كل من سرعة المعدلات الحالية والمستقبلية للنمو الاقتصادي، تراكم رأس المال المادي، وتحسين كفاءة الاقتصاد؟ وقد تضمنت نتائج بيانات الدراسة أن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال من خلال تحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد يستعمل رأس المال. كما تم استخلاص أن (J. SCHUMPETER, 1911) كان محقا.

- دراسة (Levine, Loayza, & Beck, 2000, pp. 31-77): التي بحثت عما إذا كانت المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي؟ كما سعى إلى تقديم الدليل على أن النظم القانونية، والتنظيمية، والمحاسبية تحدد درجة التطور المالي. وذلك من خلال دراسة بيانات 71 دولة خلال الفترة (1960-1995). وقد أشارت نتائج الانحدار إلى وجود علاقة قوية جدا بين المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي على الأجل الطويل. وفي الأخير، قد فحص الباحثون القنوات التي تؤثر من خلالها مؤشرات تطور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، والتي تتضمن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وليس من خلال الادخار وتراكم رأس المال.

وما يجب التركيز عليه أن جميع الأدبيات الاقتصادية السابقة اعتمدت على نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام كأبرز مؤشر. وهذا ما دعا إلى وجود دراسات ركزت على فحص أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق:

- دراسة (Osman, 2014, pp. 109-117): التي اختبرت أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في السعودية. عن طريق استخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1974-2012). كما توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل.

- دراسة (Olowofeso, Adeleke, & Udoji, 2015, pp. 81-101): التي هدفت إلى فحص أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وذلك من خلال بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2000-2014). كما توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

هذا، وتأتي هذه الدراسة لمحاولة قياس أثر الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. المنهجية:

تم استخدام منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) المقترحة من طرف (Pesaran & Shin, 1998, pp. 371-413) و (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 289-326). والتي أشار (Afzal, Malik, Butt, & Fatima, 2013, p. 25) إلى منافعها والمتمثلة في:

- يعتبر أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30 - 80 من المشاهدات؛ كما يستخدم بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي أو الرتبة (1) أي أو في حالة الخليط بينها، - منهج يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي -؛

- يطبق نموذج إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل: $Akaike$ $Info$ $Criterion$ (AIC) أو $Schwarz$ $Info$ $Criterion$ (SIC) أو $Hanan-Criterion$ (HQC)؛

- كما تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو المحلي، في حين يستطيع منهج التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو المحلي. كما يستطيع نموذج تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة. كما أن الاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

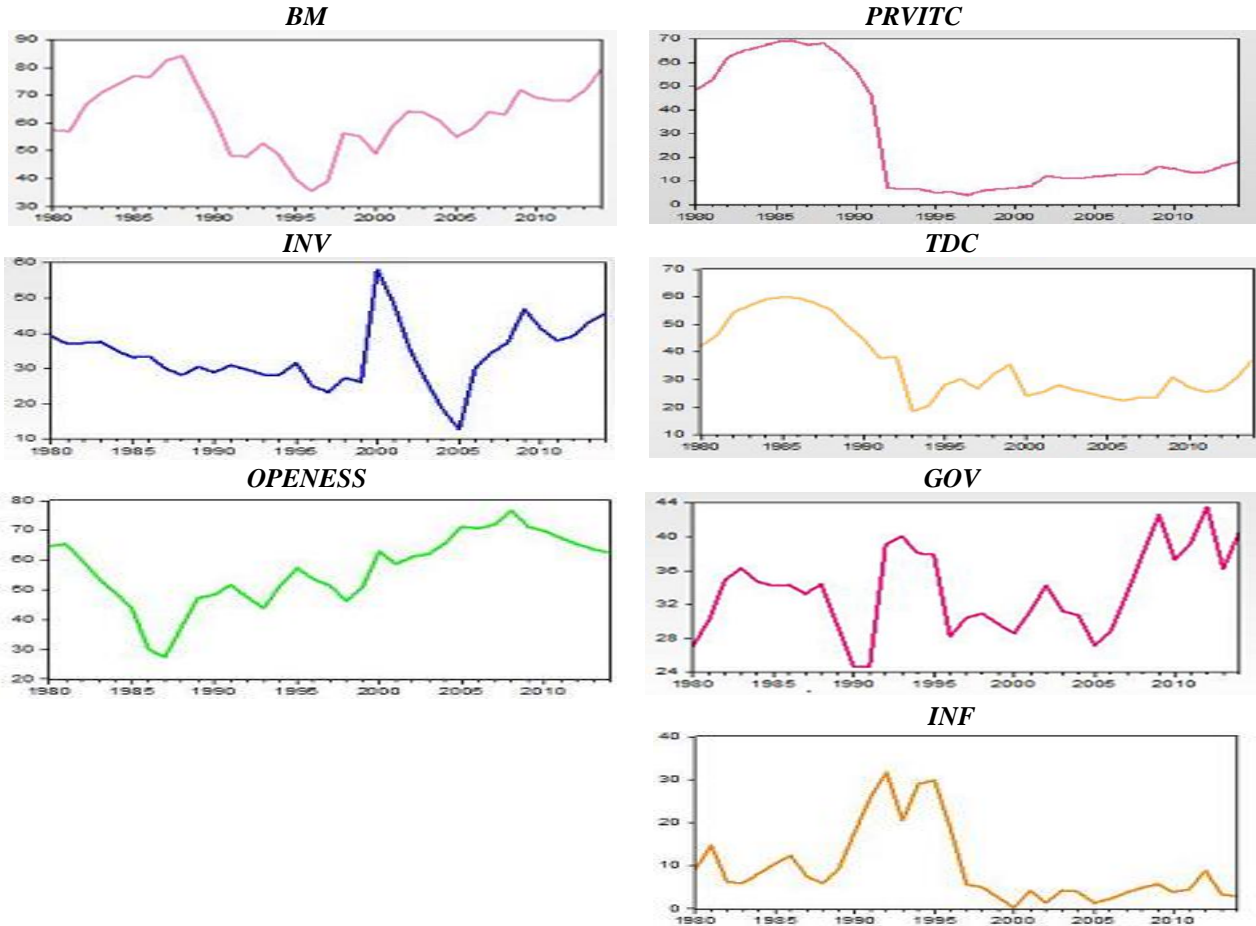
ولتحليل العلاقة بين نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام والنمو الاقتصادي في الجزائر تم اقتراح النموذج التالي:

$$RGDPPC = f(RGDPPC, PRVITC, TDC, BM, GOV, INV, OPENESS, INF) \dots (1)$$

1.3 متغيرات الدراسة (الوصف والمصدر - الهدف من الاختيار وتحليل التطور):

يوضح الملحق 1: صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة. في هذا السياق، قسمت المتغيرات المستقلة إلى مجموعتين: الأولى، متغيرات مستقلة ذات علاقة بتطور القطاع المصرفي، من ضمنها متغير رئيسي وهو نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام. الثانية، متغيرات مستقلة أخرى محددة للنمو الاقتصادي والتي تم وضعها جميعا في نموذج قياسي يهدف فحص أثرها على المتغير التابع، الذي يتجسد في النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي. وسيتم عرض التطور البياني للمتغيرات وتحليل تطورها كما يلي:

الشكل 1: التطور البياني لمتغيرات الدراسة القياسية



المصدر: حسابات الباحثين بناء على :

- LA BANQUE D'ALGERIE, BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE (SERIES RETROSPECTIVES STATISTIQUES MONETAIRES 1964-2011 STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011), JUIN 2012.
- LA BANQUE D'ALGERIE, RAPPORT 2017 (EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE), Juillet 2018.

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 – 2011، الصفحات: 211-242.

- OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, Les comptes économiques de 2000 à 2014, P:23

- <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html> 22/09/2018

- وزارة المالية الجزائرية: <http://www.mf.gov.dz> 22/12/2018

- **RGDPPC**: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي، وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الخام الحقيقي (أي نسبة الناتج المحلي الخام الاسمي إلى مكمش الناتج المحلي الخام (GDP deflator) على عدد السكان. يعطي هذا المؤشر دلالة حقيقة على تطور معدلات النمو الاقتصادي. وعرف هذا المؤشر عدة تذبذبات بسبب الاعتماد على الربع النفطي. فقد عرف معدلات نمو مقبولة نسبيا حيث بلغ متوسط نموها (1985-1980) نسبة 4.82% بسبب ارتفاع أسعار النفط. بينما عرفت الفترة (1994-1986) انخفاضا حقيقيا لدرجة تحقيقها لمعدلات سالبة نتيجة الصدمة النفطية

والأزمة المالية التي عاشتها الجزائر. بينما عرفت الفترة (1995-2017) تحسنا واضحا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي.

- **PRVITC**: نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام، والذي يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد. واستخدم هذا المؤشر بسبب الافتراض أن الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية أكثر من منح تلك الأموال إلى مؤسسات القطاع العام (خلف، 2011، صفحة 184). وبالنسبة لحالة الجزائر، نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر من 49% في سنة 1980 إلى أقصى قيمة له والتي بلغت 69% في سنة 1986 وذلك خلال الفترة (1980-2017) ككل. وابتداء من سنة 1992 عرف هذا المؤشر انخفاضا محسوسا حيث سجلت أدنى مستوى له والذي يقارب 3.91% سنة 1997 وذلك خلال الفترة (1980-2017) ككل. وابتداء من سنة 2002 عرف هذا المؤشر تحسنا تدريجيا ولم ينخفض عن مستوى 10% مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض. وقد عرفت الفترة (2013-2017) ارتفاعا متواصلا في قيم هذا المؤشر، حيث سجل نسبة 16.34% في سنة 2013، مقابل 18.11% في سنة 2014، 21.47% في سنة 2015 و22.77% في سنة 2016 و24.1% في سنة 2017. (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، صفحة 77)، ويمكن أن يعزى ذلك، إلى رغبة الدولة في إعطاء المبادرة إلى القطاع الخاص وتوفير التمويل المصرفي لبرامج دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. ونلاحظ انخفاض قيم هذا المؤشر ما يعكس ضعف تطور القطاع المصرفي الجزائري وانخفاض درجة انخراطه في تقديم الخدمات المالية والمصرفية إلى القطاع الخاص. ويمكن أن يعزى ذلك إلى: احتكار البنوك العمومية لنشاطي الإيداع والإقراض وتفضيلها تمويل القطاع العام خاصة قطاع الطاقة والمياه، وهذا ما شكل نوعا من المزاحمة إلى القطاع الخاص في مجال الحصول على التمويل اللازم.

- **BM**: نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج المحلي الخام، والتي تعكس درجة النقدية في الاقتصاد أو ما يعرف أيضا (سيولة الاقتصاد)، وقد استخدمت بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للتطور المصرفي (خلف، 2011، صفحة 183). وبالنسبة لحالة الجزائر، عرفت هذه النسبة ارتفاعا من 68% سنة 1980 لتصل إلى أقصاها 84% سنة 1988، ثم بدأت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها 36% سنة 1996، لترتفع بعد ذلك، (ويمكن أن يعزى ذلك إلى الصدمات الهيكلية الخارجية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986، والتي مست الصادرات النفطية من خلال تدهور أسعار برميل البترول، ولجوء الجزائر إلى هيئات التمويل الدولية وما تبع ذلك من سياسات تقشفية نقدية ومالية صارمة لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية). لتسلك بعد ذلك مسار تصاعدي ابتداء من سنة 2010 لتصل إلى مستوى 78% سنة 2014، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك ابتداء من سنة 2000، التي تطلبت ضخ مبالغ مالية كبيرة في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف البرامج التنموية. والجدير بالذكر، أن قيمة مؤشر سيولة الاقتصاد M2/GDP لم تنخفض عن مستوى 50% طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017. كما تجدر الإشارة إلى معطين هامين وهما:

- أ. وجود مستويات مهمة من التسرب النقدي (التداول النقدي) خارج البنوك. تعزى هذه النسب المعتمدة للتداول النقدي خارج البنوك إلى الإصلاحات التي مست سلم الأجور ذات الأثر الرجعي، وتفضيل التعامل النقدي لدى الجمهور ونقص ثقافته المصرفية، بالإضافة إلى الاكتناز والتعامل في السوق السوداء، وانعدام حيلة النظام المصرفي في تعبئة هذه المبالغ وتوجيهها إلى قروض منتجة (جمام و جديات، 2014، صفحة 171)؛
- ب. أن تذبذب أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية، قد أثر على ودائع قطاع المحروقات الموجودة في البنوك الجزائرية على شكل ودائع تحت الطلب، والتي تدخل ضمن المجمع النقدي M2.

- **TDC**: نسبة إجمالي الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الخام، نسبة إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد إلى الناتج المحلي الخام، والذي يقيس قدرة البنوك التجارية على تمويل أنشطة الاقتصاد الوطني. وزيادة قيمة هذا المؤشر تعني درجة انخراط أكبر للبنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وبالنسبة لحالة الجزائر، عرفت هذه النسبة ارتفاع من مستوى 42% سنة 1980 إلى أقصى مستوى لها والذي يقارب 60% سنة 1985 وذلك خلال الفترة (1980-2014). ومن ثم عرفت مسارا تنازليا لتصل إلى أدنى مستوى لها والذي يقارب 19% سنة 1993 وذلك خلال الفترة (1980-2017). ويمكن أن يعزى ذلك إلى الصدمات الهيكلية الخارجية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 وما ترتب عنها من تردي للأوضاع الاقتصادية، كما تم الإشارة إليه سابقا، والتي دفعت بنك الجزائر إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية صارمة، وذلك من خلال زيادة معدلات إعادة الخصم تدريجيا والتي إلى أقصى قيمها والذي قدر بـ 15% خلال الفترة الممتدة من 10 أبريل 1994 إلى غاية 01 أوت 1995، كما عرف هذا المؤشر ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2013-2017) حيث بلغ 31%، 37.8%، 43.6%، 45.4%، 47%، وذلك لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016 و2017 على التوالي (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، صفحة 148). - وتجدر الإشارة إلى معدلات عرفت إعادة الخصم لدى بنك الجزائر عرفت مسارا تنازليا خلال الفترة (2017-2000) حيث وصلت إلى مستوى منخفض قدر بـ 4% خلال الفترة الممتدة من 07 مارس 2004 إلى غاية 01 جانفي 2014-، وذلك يمكن أن يعزى إلى رغبة الدولة في توفير التمويل اللازم للاستثمارات المبرمجة في برامج الإنعاش الاقتصادي وتوفير التمويل المصرفي لبرامج دعم إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة). وتدل النسب المنخفضة لإجمالي القروض الموجهة للاقتصاد على انخفاض القدرة التمويلية للبنوك الجزائرية وضعف مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمارات المنتجة. وذلك نظرا لعدة عوامل منها:

أ. بروز مشكلة فائض السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية، وبقاء الأموال في خزائن البنوك دون استغلال الذي يمثل تكلفة للبنوك وللإقتصاد ككل (ناصر، 06-07 ماي 2014، الصفحات 02-03).

ب. الشروط غير المشجعة على الاستثمار، والتي تفرض من قبل البنوك الجزائرية عند دراسة ملفات طلب القروض، ناهيك عن صعوبة تحقيق الضمانات المطلوبة لمنح هذه القروض.

- **INV**: نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج المحلي الخام، يلاحظ تذبذب هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض لتصل إلى مستوى منخفض قدر بحوالي 23% في سنة 1997 مقابل 39% في سنة 1980. ويعزى ذلك إلى تأزم الوضع الاقتصادي العالمي في منتصف الثمانينات، نتيجة اختلالات أسعار الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، وهو الأمر الذي أجبر الدول على التقشف ومن بينها الجزائر، كما انتشر الركود الاقتصادي، في أغلب القطاعات، وانخفضت المداخيل بالعملة الصعبة، ومن ثم انخفاض في عملية الاستيراد والتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة. وهذا ما دفع الجزائر للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، مقابل اعتماد سياسة نقدية ومالية صارمة لكبح التضخم وتحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق التوازن الاقتصادي المحلي والخارجي. كما عرف هذا المؤشر ارتفاعا خلال الفترة (2013-2016) حيث بلغ 43.4%، 45.6%، 50.7%، 50.7%، وذلك لسنوات 2013، 2014، 2015 و2016 على التوالي (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، صفحة 138).

- **GOV**: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام، يعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ومن المفيد أن تعرف الدولة معرفة النتائج المترتبة عن النفقات العامة وليس تحديدها فقط. وبالنسبة لحالة الجزائر، عرفت هذه النسبة استقرارا نسبيا طوال الفترة (1980-1989) لتبلغ في المتوسط 32.86% وهي نسب مرتفعة، وذلك لأنه قد تم تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني لأجل تمويل الصناعات، ثم شرعت في الانخفاض خلال سنتي 1990 و1991 لتبلغ حوالي 24.26% و24.60% على التوالي، وذلك نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات المحلية والخارجية واشتداد أزمة المديونية الخارجية، ناهيك عن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وتبنيها برنامجين يقضيان بتخفيض الإنفاق الحكومي. كما شهد هذا المؤشر ارتفاعا إلى مستوى 39.09% و40.6% في سنتي 1992 و1993 على التوالي. والسبب في ذلك انتهاج الحكومة سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار، ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية، إضافة إلى بداية عملية التطهير المالي للمؤسسات التي خصصت لها مبالغ ضخمة، وارتفاع الأجور والتحويلات الاجتماعية لحماية أصحاب الدخل الضعيفة. ومن ثم شرعت النسبة في الانخفاض

ابتداء من سنة 1996 لتبلغ 29.56% في المتوسط خلال الفترة (1996-2000)، وذلك نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، ما دفع إلى القيام بإجراءات لتقليص العجز عن طريق مواجهته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ابتداء من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998، وذلك باتباع الحكومة سياسة مالية انكماشية ناجحة من خلال محاولاتها ترشيد النفقات العامة، وخاصة نفقات الدعم الاجتماعي. وتجدر الإشارة، إلى أن الفترة (2001-2014) التي شهدت إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي قد عرفت التوسع الكبير في النفقات العامة، مع الانخراط في سياسة المشاريع الكبرى كالنقل والسكن، البناءات القاعدية هيكل التعليم وغيرها. والفضل في ذلك يعود لارتفاع أسعار النفط التي سجلت مستويات قياسية، وما نجم عنه من استعادة التوازنات المحلية والخارجية، والتحكم في المديونية الخارجية التي تقلصت بشكل كبير (سلامي، 2015، الصفحات 55-57).

OPENESS: الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الخام، سجل هذا المؤشر مستويات قياسية في بداية الفترة، حيث انتقل من 64.67% سنة 1980 إلى مستوى 65.40% سنة 1981، والتي تعتبر أقصى قيمة لهذا المؤشر خلال الفترة (1980-2017)، ويعزى ذلك إلى انتهاج الجزائر لسياسة التصنيع ولجوءها إلى استيراد مستلزمات التموين الصناعي والآلات والسلع التجهيزية ومعدات النقل وقطع الغيار بمبالغ ضخمة. كن ابتداء من سنة 1982 وإلى غاية سنة 1987، بدأ مؤشر الانفتاح التجاري في التراجع المتواصل، حيث سجل حوالي 27.44% سنة 1987، والتي تعتبر أدنى قيمة لهذا المؤشر خلال الفترة (1980-2017)، وذلك بسبب الأزمة النفطية سنة 1986 وانخفاض أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية. وهذا ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية وبالتالي تراجع مبلغ فاتورة الواردات مستلزمات التموين الصناعي والآلات والسلع التجهيزية ومعدات النقل وقطع الغيار والمواد الغذائية. وابتداء من سنة 1988، بدأ المؤشر في التحسن مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ في المتوسط 49.38% خلال الفترة (1988-1999)، وكان هذا التحسن مدعوما بتحسين صادرات المحروقات لكن مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب حركة أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما سجل المؤشر أقصى قيمة له سنة 2008 حيث بلغ حوالي 76.68%. من ثم بدأ في التراجع منذ سنة 2009 بسبب الصدمة النفطية حيث تراجعت أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية من 99.97 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62.25 دولار أمريكي سنة 2009، كما تراجعت صادرات المحروقات من حدود مبلغ 78.59 مليار دولار أمريكي سنة 2008 إلى حدود 45.19 مليار دولار أمريكي سنة 2009. وهذا ما يعد دليلا على أن ظاهرة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الجزائري تعاني من ظاهرة هيكلية تنسم بها المبادلات التجارية الخارجية، وهي هيمنة حصة الصادرات من المحروقات على ما نسبته 97% من إجمالي الصادرات، وتأثر هذا الصنف من الصادرات بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، ويمتد التأثير إلى سياسة الاستيراد الذي ترتفع مستوياته في حالة انتعاش أسواق النفط العالمية، ويحصل العكس في حالة ركود تلك الأسواق.

INF: التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (100=2001)، ارتفع معدل التضخم من 9.2% سنة 1980 إلى 14.7% سنة 1981 والذي يعد أعلى مستوى خلال الفترة (1980-1989)، كما لم ينخفض عن 5.9%. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع كلفة الاستثمار خلال السبعينات، والتي تسببت في الضغط على الأجور وتغلغل التوترات التضخمية في مكونات الاقتصاد الجزائري. ناهيك عن عدم اشتغال النشاطات الاقتصادية بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية المحلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي عجز عن مساهمة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية داخلية. كما شهدت التضخم خلال الفترة (1990-1996) مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع من 17.9% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 وذلك أقصى مستوى خلال الفترة (1980-2017). ومن ثم بدأت في التراجع لتصل إلى 18.7% سنة 1996. وذلك نتيجة لضبط الإنفاق العام وتثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، وهو أهم ما تضمنه برنامج الاستقرار الاقتصادي، وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 27.75%، وهذا دليل على

أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك بسبب التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، وإلى انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار خاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى عمليات التحرير التدريجي للأسعار، لاسيما منذ اتخاذ تدابير حذف الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الخزينة حتى سنة 1992. وقد زادت حدة هذه العمليات بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب هذا فقد كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 40.17% دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة التضخم. وابتداء من سنة 1996 تراجع التضخم وصار أقل حدة عما كان عليه وقد وصلت إلى أدنى مستوى لها والذي قدر بـ 0.3% سنة 2000 خلال الفترة (1980-2017). وهذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، بهدف الحد من الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي، وهو ما تحقق فعلا خلال الفترة (1996-2000)، عن طريق التحكم في مستويات الإنفاق الحكومي والعرض النقدي وبالتالي التحكم في مستويات الأسعار.

خلال الفترة (2001-2017) شهدت هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا في معدلات التضخم والتي وصل فيها إلى 4.2% سنة 2001، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما. وقد سجل معدل التضخم تراجعا جوهريا في سنة 2002 حيث وصل إلى مستوى 1.4%، ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. لكن مع سنة 2009 وصل معدل التضخم إلى مستوى 5.7% وقد حل التضخم المحلي الذي تجره الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة محل التضخم المستورد سنة 2009. والناجم عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار، الذي هو عملة فوترة صادرات المحروقات التي تراجعت إيراداتها، والتي رافقها زيادة مفرطة في الواردات من الخدمات، والانحصر الشديد للصادرات خارج المحروقات. عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3.9% سنة 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية (سلامي، 2015، الصفحات 32-34)، وما لبث أن عاود الارتفاع في سنة 2011 أين سجل 4.5% ثم 8.9% سنة 2012. مسجلا بذلك أعلى مستوى له خلال الفترة (2001-2017).

أ 2.3 وصف النموذج:

يتم تقدير معاملات الأجل الطويل والأجل القصير للنموذج في وقت واحد. ويتم صياغة نموذج على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \Delta LRGDPPC_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LRGDPPC_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta LPRVITC_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta LTDC_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta LBM_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_5 \Delta LINV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_6 \Delta LGOV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_6} \beta_7 \Delta LOPENESS_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_7} \beta_8 \Delta LINF_{t-i} \\ + \alpha_1 LRGDPPC_{t-1} + \alpha_2 LPRVITC_{t-1} + \alpha_3 LTDC_{t-1} + \alpha_4 LBM_{t-1} + \alpha_5 LINV_{t-1} + \alpha_6 LGOV_{t-1} \\ + \alpha_7 LOPENESS_{t-1} + \alpha_8 LINF_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2) \end{aligned}$$

حيث أن:

- يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛
- اللوغاريتم الطبيعي؛
- الحد الثابت؛
- الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمي للمتغيرات على التوالي؛
- اتجاه الزمن؛
- حد الخطأ العشوائي؛
- معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛
- معاملات العلاقة طويلة الأجل.

يتضمن تطبيق النموذج خطوتين. الأولى هي اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل أي التكامل المشترك (cointegration or co-movement) بين متغيرات الدراسة والتي اختبرت بواسطة احتساب قيمة (F-statistic) لتحليل معنوية المستويات المتخلفة

للمتغيرات. وقد قدم كل من (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 289-326) و (Narayan, P, 2004, pp. 1-37) نوعين من القيم الحرجة او الجدولية لأعداد مختلفة من المتغيرات. أحد أنواع هذه القيم يفترض أن جميع المتغيرات في النموذج هي مستقرة. والمجموعة الثانية تفترض أن جميع المتغيرات هي غير مستقرة. إذا كانت قيمة (F-statistic) تقع أعلى من أعلى قيمة جدولية عند مستوى محدد من المعنوية، فإن الاستنتاج يكون بأنه لا يوجد علاقة زائفة طويلة الأجل مع المتغير التابع. وإذا كانت قيمة (F-statistic) أقل من أقل قيمة الجدولية فإن الاستنتاج يكون بأنه لا يوجد علاقة طويلة الأجل مع المتغير التابع. إذا كانت قيمة (F-statistic) تقع ما بين المستويين الأعلى والأدنى للقيم الجدولية فإن النتيجة تكون غير حاسمة. أن الصيغة العامة لفرضيات العدم والبديلة للاختبار (F-statistic) كالتالي:

- فرضية العدم: (لا توجد علاقة طويلة الأجل)

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = \lambda_6 = \lambda_7 = \lambda_8 = 0$$

- الفرضية البديلة: (لا توجد علاقة طويلة الأجل)

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq \lambda_6 \neq \lambda_7 \neq \lambda_8 \neq 0$$

4. تحليل النتائج:

1.4 اختبار جذر الوحدة:

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في المعادلة (2) وقيمها اللوغاريتمية، وذلك بغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية، حيث إنه إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية، عندها لا يمكن تقدير نموذج *ARDL*، وقد استخدم اختبار ديكي- فوللر المطور وتظهر النتائج في الملحق 2. في هذا السياق، كانت المتغيرات في هذا النموذج: *LIN*، *LBM*، *LTDC*، *LTDC*، *LPRVITC* مستقرة عند الفرق الأول (*I(1)*). بينما باقي المتغيرات: *LGOV*، *LINV*، *LRGDPPC* و *LOPNESS* مستقرة عند المستوى (*I(0)*).

2.4 تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك:

في البداية، اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج *ARDL*، حيث يظهر الملحق 4 أن النموذج يأخذ الشكل *ARDL(2,3,3,3,1,3,3,3)*. يتبين أن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت 98.69%. بينما تتمثل الخطوة الثانية في رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي: أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات. وذلك من خلال منهج اختبار الحدود *the boundstestingapproach* الموضح في الملحق 3. وقد بلغت قيمة (F-statistic) لاختبار الحدود 61.50940 *the bounds test*، وهذا يتجاوز بشكل واضح حتى القيمة الحرجة 1% للحد الأعلى. وفقاً لذلك، يتم الرفض بشدة لفرضية العدم "لا علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات".

بينما تتمثل المرحلة القادمة في عملية تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل باستخدام نموذج *ARDL*، وهذا ما يظهره الجدول 1، والذي يتكون من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول 1: عملية تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعاملات العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل باستخدام نموذج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form					
Dependent Variable: LRGDPPC					
Selected Model: ARDL(2, 3, 2, 3, 1, 3, 3, 3)					
Date: 01/07/19 Time: 08:50					
Sample: 1980 2017					
Included observations: 35					
Cointegrating Form					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(LRGDPPC(-1))	-0.439140	0.072244	-6.078600	0.0009	***
D(LPRVITC)	-0.104982	0.006685	-15.704602	0.0000	***
D(LPRVITC(-1))	-0.198285	0.016787	-11.811586	0.0000	***
D(LPRVITC(-2))	0.062203	0.005868	10.600121	0.0000	***
D(LBM)	-0.236674	0.029733	-7.960088	0.0002	***
D(LBM(-1))	0.503107	0.041850	12.021671	0.0000	***
D(LTDC)	0.206508	0.014946	13.817409	0.0000	***
D(LTDC(-1))	-0.118799	0.011452	-10.373831	0.0000	***
D(LTDC(-2))	0.061579	0.007315	8.417936	0.0002	***
D(LINV)	0.031357	0.005741	5.462288	0.0016	***
D(LGOV)	0.006489	0.012142	0.534446	0.6122	
D(LGOV(-1))	-0.154922	0.018355	-8.440411	0.0002	***
D(LGOV(-2))	-0.143449	0.010822	-13.255898	0.0000	***
D(LOPENESS)	0.094309	0.011638	8.103688	0.0002	***
D(LOPENESS(-1))	-0.245801	0.023697	-10.372703	0.0000	***
D(LOPENESS(-2))	0.263276	0.020719	12.707165	0.0000	***
D(LINF)	-0.017782	0.002071	-8.585830	0.0001	***
D(LINF(-1))	0.008415	0.001908	4.411365	0.0045	***
D(LINF(-2))	0.034623	0.002455	14.101735	0.0000	***
D(@TREND())	-0.002131	0.000412	-5.173653	0.0021	***
CointEq(-1)	-0.947176	0.124843	-7.586955	0.0003	***
Cointeq = LRGDPPC - (0.0484*LPRVITC -0.4069*LBM + 0.0035					
*LTDC -0.0572*LINV + 0.6334*LGOV -0.0808*LOPENESS					
-0.1106*LINF + 0.2071 -0.0022*@TREND)					
Long Run Coefficients					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LPRVITC	0.048409	0.016389	2.953831	0.0255	***
LBM	-0.406860	0.083331	-4.882473	0.0028	***
LTDC	0.003493	0.014184	0.246256	0.8137	
LINV	-0.057244	0.006694	-8.551531	0.0001	***
LGOV	0.633401	0.103054	6.146292	0.0008	***
LOPENESS	-0.080845	0.032349	-2.499134	0.0466	**
LINF	-0.110603	0.015973	-6.924346	0.0004	***
C	0.207093	0.032077	6.456152	0.0007	***
@TREND	-0.002249	0.000442	-5.092767	0.0022	***

تشير *، ** و *** إلى مستوى معنوية 10%، 5% و 1% على التوالي.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

ويتم التحليل الإحصائي والاقتصادي لكل نموذج وفقاً لنتائج هذين الجدولين على النحو التالي:

أ. تقدير العلاقة طويلة الأجل: نلاحظ من الجزء السفلي للجدول 1 ما يلي:

(1) أثر لوغاريتم متغير نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام إيجاباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0255)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 4.84%. ويعزى ذلك إلى:

- مشكلة التداول النقدي خارج البنوك؛
- معاناة البنوك الجزائرية من مشكلة فائض السيولة وتفضيل اكتناز السيولة خوفاً من المخاطرة؛
- تفضيل البنوك الجزائرية توجيه الائتمان إلى القطاع العام خاصة قطاعي الطاقة والمياه على حساب القطاع الخاص.

(2) أثر لوغاريتم متغير نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج المحلي الخام سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0028)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد

- من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 40.69%. ويعزى ذلك إلى معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك، وهو الأمر الذي يحرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية.
- (3) أثر لوغاريتم متغير نسبة إجمالي القروض المحلية إلى الناتج المحلي الخام إيجاباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لكن غير معنوي من الناحية الإحصائية، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 0.35%. ويعزى إلى عزوف البنوك عن منح القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- (4) أثر لوغاريتم متغير نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافاً إليها التغير في المخزون إلى الناتج المحلي الخام سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0001)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 5.72%. ويمكن أن يعزى ذلك إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، علماً أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على الإيرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتماً لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. ناهيك عن عدم توفر مناخ ملائم للاستثمار.
- (5) أثر لوغاريتم متغير نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام إيجاباً على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0008)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 63.34%. وذلك نظراً لأن النفقات عرفت توسعاً كبيراً في النفقات العامة خاصة منذ 2001 نتيجة بالانخراط في سياسة المشاريع الكبرى كالنقل والسكن، البناءات القاعدية هيكل التعليم وغيرها وزيادات الأجور للعمال.
- (6) أثر لوغاريتم متغير الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الخام سلباً على مؤشر لوغاريتم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 5% (0.0466)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر 1% إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 8.85%. وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية،
- (7) أثر لوغاريتم متغير التضخم بأسعار المستهلكين مقاساً عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 1% (0.0004)، حيث تؤدي هذا المؤشر بحوالي 1% إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 11.06%. فمن شأن معدلات التضخم المرتفعة التأثير بشكل سلبي على القدرة الشرائية للفرد في المجتمع.
- ب. تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل:

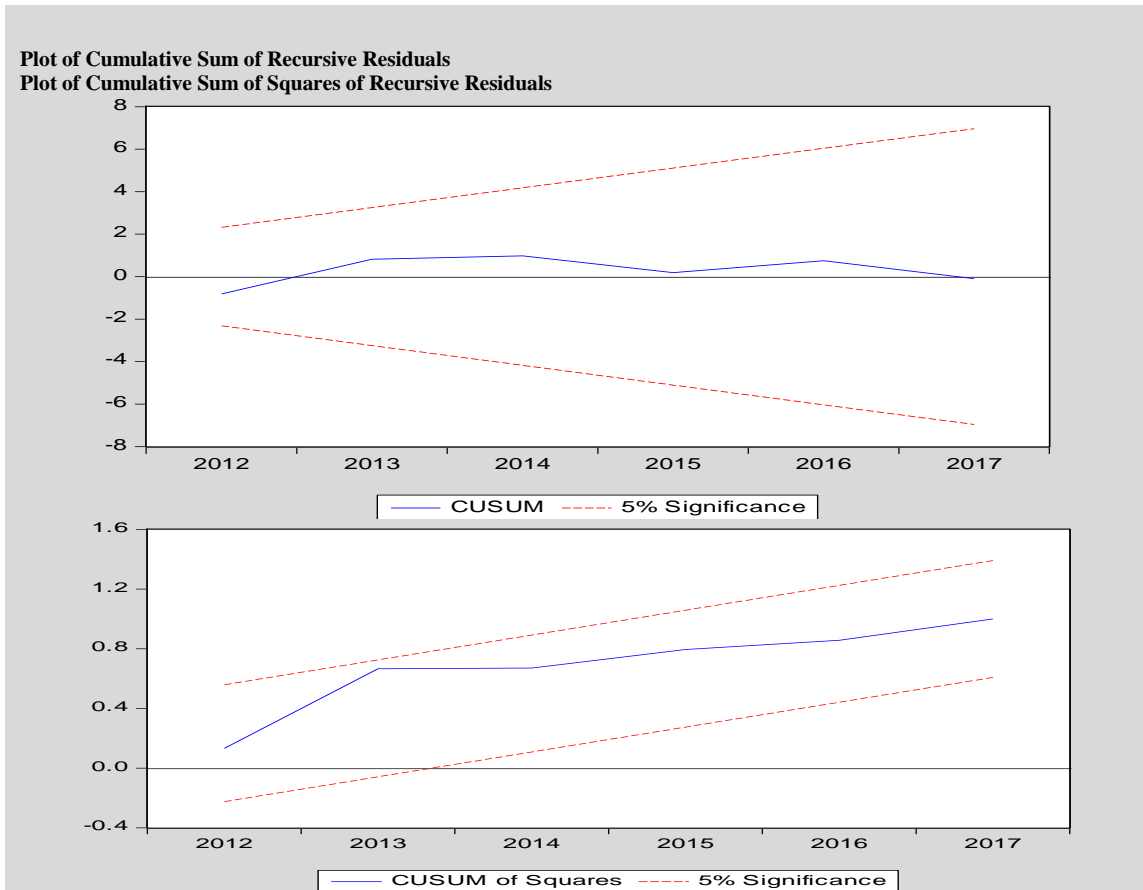
نلاحظ من الجزء العلوي للجدول 1، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونة بين متغيرات النموذج، أن جميع المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1% باستثناء متغير نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام الذي كان أثر موجب ولكن غير معنوي إحصائياً. وقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي وما هو إيجابي، كل حسب مرتبة فترة إبطاءه. كما نلاحظ أن لوغاريتم متغير نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام كان تأثيره سلبياً إلى غاية الفترة الثانية أي حيث أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 6.22%. كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على الأجل القصير. والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج، تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة وتبلغ حوالي 94.72% وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0003)، ما يعني أن 94.72% من الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو

الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن في زمن تقريبا سنة. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريع نسبيا في النموذج.

3.4 اختبار الموثوقية واستقرار التقديرات (Stability Test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares). ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات لأنهما يوضحان أمرين مهمين تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات القصير الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL). هذا، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحني الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين ($\pm 2S$) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة (طالب، 2015/2014، الصفحات 291-292).

الشكل 2: اختبار المجموع التراكمي المعادة لكل من البواقي ومربعات البواقي



The straight lines represent critical bounds at 5% significance level

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الشكل 2 نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.

5. خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى محاولة نمذجة العلاقة بين نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام والنمو الاقتصادي في الجزائر. وذلك خلال الفترة (1980-2017) باستخدام منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذين المتغيرين. وبالنسبة لفرضية البحث: لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر. فقد ثبت عدم صحتها حيث أن لوغاريتم متغير نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0255)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي بـ 4.84%.

هذا، ويمكن إبراز أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

(1) حدثت تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات من النتائج الإيجابية للبرامج التنموية ممثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 - 2014). ويمكن إبراز جملة النقائص التالية:

- التوسع كبير في الإنفاق الحكومي، علماً أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على الإيرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتماً لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، رغم ذلك ساهمت هذه الزيادة في تحفيز النمو الاقتصادي ولو بشكل ضعيف. ناهيك عن عدم توفر مناخ ملائم للاستثمار.

- لا تزال صادرات النفط تشكل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وما يترتب عن اعتبار إيرادات الربح النفطي كمصدر لتمويل أنشطته، أنه يجعل هذا الاقتصاد رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

(2) محدودية دور القطاع المصرفي الجزائري في تمويل النشاط الاقتصادي بسبب معاناته من جملة من النقائص التالية:

- معاناة المنظومة المصرفية الجزائرية من مشكلة التداول خارج البنوك، وهو الأمر الذي يحرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن توجيهها وتخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات المنتجة؛

- معاناة البنوك الجزائرية من مشكلة فائض السيولة، وهذا مؤشر على ضعف عملية تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل، وتفضيل اكتناز السيولة خوفاً من المخاطرة، مع أن تقاسم المخاطر يعد من صميم العمل المصرفي وأحد القنوات التي تربط التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي؛

- تفضيل البنوك الجزائرية توجيه الائتمان إلى القطاع العام خاصة قطاعي الطاقة والمياه على حساب القطاع الخاص؛

- تفضيل التعامل النقدي لدى الجمهور ونقص ثقافته المصرفية، بالإضافة إلى الاكتناز والتعامل في السوق السوداء، وانعدام حيلة النظام المصرفي في تعبئة هذه المبالغ وتوجيهها إلى قروض منتجة.

وفي الأخير، تقدم الدراسة جملة من المقترحات التالية:

- ☞ تعزيز جهود تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحسين المناخ الاستثماري وترتيب الموارد البشرية؛
- ☞ تهيئة البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات القطاع المصرفي وإرساء قواعد الحكم المؤسسي؛
- ☞ تحديث وتطوير عملية الاستثمار في الرأسمال البشري العامل في البنوك؛
- ☞ تحديث وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- جمام، محمود، وجديات، عيسى. (ديسمبر، 2014). سياسة تعقيم أثر تنقيح ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012). *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية (02)*، صفحة 171.
- خلف، عمار حمد. (2011). قياس تأثير تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (27)*، 17.
- سلامي، أحمد . (جوان، 2015). العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013). *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (17)*، الصفحات 55-57.
- سلامي، أحمد. (2015). اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (07)*، الصفحات 32-34.
- طالب، دليلة. (2015/2014). "الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1980-2013 - أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر.
- ناصر، سليمان. (07-06 ماي 2014). مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها. الملتقى الوطني حول: إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، (الصفحات 02-03). جامعة سيدي بلعباس - الجزائر.

باللغة الأجنبية:

- Afzal, M., Malik, M. E., Butt, A. R., & Fatima, K. (2013). Openness, inflation and growth relationships in Pakistan: An application of ARDL bounds testing approach. *Pakistan Economic and Social Review*, 51(1), 13-53.
- King, R. G., & Levine, R. (1993). Finance and growth: Schumpeter might be right. *The quarterly journal of economics*, 108(3), 717-737.
- Levine, R., Loayza, N., & Beck, T. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes. *Journal of monetary Economics*, 46(1), 31-77.
- Narayan, P. (2004). Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji. Monash University, Department of Economics, Victoria 3800, Australia.
- Olowofeso, E. O., Adeleke, A. O., & Udoji, A. O. (2015). Impact of private sector credit on economic growth in Nigeria. *CBN Journal of Applied Statistics*, 6(2), 81-101.
- Osman, E. G. A. (2014). The impact of private sector credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics model using (ARDL) Approach to Cointegration. *American International Journal of Social Science*, 3(6), 109-107.
- Pesaran, M.H., & Shin, Y. (1998). An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. *Econometric Society Monographs*, (31), 371-413.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.
- Sinha, T. (2001). The role of financial intermediation in economic growth: Schumpeter revisited. *Economic theory in the light of Schumpeter's scientific heritage*, 63-70.

مواقع الإنترنت:

- الديوان الوطني للإحصائيات. (28-29-12، 2018). تم الاسترداد من <http://www.ons.dz>
- بنك الجزائر. (28، 12، 2018). تم الاسترداد من <http://www.bank-of-algeria.dz>
- بيانات البنك الدولي. (28-29-12، 2018). تم الاسترداد من <http://data.albankaldawli.org>
- وزارة المالية الجزائرية. (28، 12، 2018). تم الاسترداد من <http://www.mf.gov.dz>